بالمعسر منهم والعاجز عن سداد هذه الضرائب لضيق ذات اليد. وكانت جل هذه الضرائب زراعية، ويتحمل وزرها الفلاح الفلسطيني[٢٠]. فكانت الادارة تقسطها عليه، باقساط محدودة الأجل[٢١]، ولم تأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية للبلاد، لاسيما وانها كانت خارجة من الحرب العالمية الاولى، حيث كانت اراضيها أحد ميادين الحرب، فمنها انطلق الالمان والاتراك في غاراتهم على قناة السويس. وقد منيت البلاد من جراء ذلك، بخسائر فادحة سواء بالاموال أو الأرواح، حيث أقدم الجيش التركي على اجتثاث نحو ٣٠ ألف شجرة زيتون وبرتقال واستعملها وقوداً لقاطراته الحربية[٢٢]، مما الحق أضراراً فاحشة باقتصاد البلاد. وقدرت نسبة الاشجار المقطوعة من مختلف مناطق فلسطين، بما بين ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة من مجموع أشجارها[٢٣]. فعلى شجرة الزيتون كانت تقوم معظم الصناعات الفلسطينية وقتذاك، كمعاصر الزيت والمصابن.

كما نتج عن الحرب توقف حركتي الاستيراد والتصدير في فلسطين، مما أدى الى ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعاً بالغاً في البلاد، فتأثرت، تبعاً لذلك، المطاحن التى كانت تقوم بتحويل القمح الى دقيق[٢٤].

في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت تمرّ بها البلاد، احتكرت الادارة العسكرية حركتي الاستيراد والتصدير في البلاد[٢٥]، ثم تخلت عنهما فيما بعد لليهود ومنحتهم ٩٠ بالمئة من رخص الاستيراد والتصدير[٢٦]، واعفت الآلات الزراعية والأسمدة من الرسوم الجمركية[٢٧]. ومما لاشك فيه، أن المستفيدين من هذه الاجراءات هم المهاجرون الصهيونيون الذين اتجهوا، في هذه الآونة، الى النشاط الزراعي دون أن يعتمدوا على مصادر تمويل ذاتية متأثرة بالحرب، بل كانت المؤسسات الاقتصادية الصهيونية تمدهم بالأموال اللازمة من اجل استمرار بقائهم.

وابان حكم الادارة العسكرية البريطانية سالفة الذكر لفلسطين، زارت البلاد بعثة صهيونية برئاسة وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية آنذاك، وضمت في عضويتها ممثلين عن اليهود في دول الحلفاء[٢٨]. وقد وصل عدد أفراد هذه البعثة، بعد قدومها الى البلاد، نحو مائة عضو[٢٩]، وأوكل اليها ارساء القواعد الأساسية لبناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، من خلال الادارة العسكرية للبلاد، فوجهت رؤوس الاموال اليهودية، التى كانت ترد إلى يهود فلسطين من الخارج، الى الاستثمار في المشاريع الزراعية والصناعية[٣٠]. كما عملت على تشجيع الهجرة الصهيونية الى فلسطين[٣١].

وقد انتهى حكم الادارة العسكرية في فلسطين في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٠، وتولى، على أثرها، هربرت صموئيل H.Samuel، مهام منصبة كأول مندوب سام بريطاني في فلسطين، ابتداء من أول تموز (يوليو) ١٩٢٠[٣٢]، وكان ذلك قبل أن تنتهي عصبة الأمم من مناقشتها لصك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي أقر بصورته النهائية من قبل العصبة في الخامس والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٢٢[٣٣].

وصموئيل، هذا، يهودي بريطاني صهيوني، زار فلسطين اثناء حكم الادارة العسكرية لها، وقدم لحكومته تقريراً عن موارد فلسطين الاقتصادية وكيفية تطويرها. ثم عاد إلى فلسطين مرة اخرى بناء على طلب الادارة العسكرية، فعمل مستشاراً لها، للشؤون الادارية والمالية[٣٤].

ولقد سارت الادارة المدنية، التى شكلها صموئيل، بعد ان اصبح مندوباً سامياً، على نفس السياسة التي سارت عليها الادارة العسكرية من قبل، ففتحت أبواب البلاد على مصراعيها أمام